

Distr.: Limited
19 April 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام ٢٠١٣

٢١-١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي عن مهمة التقييم والتقييمات الرئيسية

موجز

أعد هذا التقرير السنوي وفقاً لسياسة التقييم (E/ICEF/2008/4) ومقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة. ويقدم التقرير معلومات عن التطورات العالمية في مجال التقييم وعن الحالة الراهنة لمهمة التقييم في اليونيسيف بما يشمل التقدم المحرز بالنسبة لتعزيز مهمة التقييم اللامركزي

ويرد في الجزء "ثامناً" مشروع مقرر.

* E/ICEF/2013/10



الرجاء إعادة استعمال الورق

150513 150513 13-29920X (A)



أولاً - مقدمة

١ - من شأن إجراء التقييم في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن يسهم في تحقيق أهداف المنظمة المتمثلة في حماية وتعزيز حقوق الأطفال، وتلبية حاجات الأطفال، ومساعدة الأطفال في تحقيق إمكاناتهم بالكامل. والتقييم يشجع التعلم والمساءلة والشفافية على صعيد المنظومة بغية تعزيز الأداء وتحقيق نتائج أفضل بالنسبة للأطفال. والتقييم يدعم اتخاذ القرارات والمناصرة بتقديم أدلة يُعتمد بها لتنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات ولنتائجها.

٢ - ويصف هذا التقرير أداء مهمة التقييم لليونيسيف في عام ٢٠١٢. وفي السنوات الأخيرة يتضمن التقرير السنوي عن التقييم أيضاً تعليقات على التقييمات الرئيسية التي استكملت خلال السنة. ورغبة من المجلس التنفيذي في أن يطلع على تحليل مواضيعي للتقييمات المواضيعية التي أجريت مؤخراً طلب تقريراً منفصلاً بشأن ذلك. وعلى هذا فإنه في حين أن هذا التقرير يبين الخطوط العريضة لوضع مهمة التقييم في عام ٢٠١٢ فإن تقريراً مصاحباً له يقدم تحليلاً مواضيعياً للتقييمات التي أجريت مؤخراً بالنسبة للإجراءات الإنسانية التي اتخذتها اليونيسيف.

٣ - ومهمة التقييم في اليونيسيف يجري الاضطلاع بها وفقاً لسياسة التقييم التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٨. وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولاً داخل اليونيسيف وفي الساحة الإنمائية الأوسع نطاقاً. ومن المتوقع إدخال تغييرات أخرى داخل اليونيسيف، التي يجري فيها إعداد خطة إستراتيجية متوسطة الأجل جديدة، وخارجها، مع البدء في صياغة أهداف للتنمية المستدامة لتوجيه الجهود الإنمائية التي سيُضطلع بها مستقبلاً. وفي ظل بيئة التحول هذه طلب المجلس التنفيذي من اليونيسيف جعل سياسة التقييم متماشية مع آخر المستجدات. وقد قُدِّمت سياسة التقييم المنقّحة (E/ICEF/2013/14) إلى المجلس التنفيذي كي ينظر فيها.

٤ - وهذا التقرير يشمل العناصر الأساسية لمهمة التقييم في اليونيسيف. ويبيّن التقرير الجهود التي تبذل من جانب اليونيسيف لدعم جهود التقييم على المستوى العالمي، وخاصة الجهود المشتركة بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة؛ كما أنه يركز على أداء مهمة التقييم داخل اليونيسيف نفسها مقارنة بمجموعة من المؤشرات الرئيسية للتقييم. ويعرض التقرير بعد ذلك التدابير التي اتخذت لتعزيز مهمة التقييم داخل اليونيسيف؛ كما أنه يعرض الجهود التي بذلت لتعزيز القدرة على التقييم على المستويين الوطني والعالمي. وبعد الملاحظات الختامية يعرض التقرير مشروع مقرر كي ينظر فيه المجلس التنفيذي.

ثانياً - دعم إجراءات التقييم على المستوى العالمي

٥ - تقوم اليونسيف بأنشطة تقييم هامة على المستوى العالمي، ويتعلق جزء كبير منها بدعم التقييم داخل منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. وتنقسم هذه الأنشطة أساساً إلى ثلاثة مجالات: (أ) أفرقة عمل واجتماعات لتنمية ونشر وتنسيق المعرفة التقنية والممارسة السليمة؛ و (ب) تقييمات مشتركة بين الوكالات وتقييمات مشتركة ومبادرات ذات صلة؛ و (ج) عمليات شاملة للقيادة والإدارة. ويجري الاضطلاع بالكثير من هذه الأعمال من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم أو بالتنسيق معه. وبعرض هذا الجزء الجهود الكبيرة التي تبذل على المستوى العالمي وأثارها على الإجراءات المقبلة.

تنسيق المعرفة التقنية والممارسة السليمة

٦ - يعمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم منذ إنشائه على تنظيم أفرقة عمل تقنية مشتركة بين الوكالات من أجل وضع توجيهات تقنية وتوجيهات تتعلق بالسياسة، وجرى الاضطلاع إجمالاً بقدر كبير من الأعمال. وقد شهدت السنة الماضية تقدماً في عدد من أفرقة العمل التي تقوم فيها اليونسيف بدور رائد:

(أ) تعاون فريق العمل المعني بالتقييم المشترك مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع للأمم المتحدة وأصدر توجيهات بشأن تحديد صلاحيات لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وردود الإدارة على تقييمات الإطار. ويقوم فريق العمل بإعداد مجموعة موارد لتخطيط وإدارة التقييمات المشتركة وهو مجال ينطوي على زيادة عبء العمل ودرجة التعقد. والهدف من ذلك هو تحسين نوعية، واستخدام، تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي جرى الإقرار على نطاق واسع بأنها تحد من نوعية التقييمات المتعلقة بوكالات معينة ومن قبول تلك التقييمات.

(ب) قام فريق العمل المعني بتنمية القدرة على إجراء تقييم وطني بإعداد نشرة بشأن "إرشادات عملية تتعلق بكيفية تعزيز نظم التقييم الوطني" وذلك من أجل توجيه الموظفين التقنيين وغير التقنيين. وإضافة إلى هذا فإن اليونسيف ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، تدعم مبادرة شراكة رئيسية (EvaIPartners)، تهدف إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني بالنسبة للتقييم (انظر الجزء ٦ للإطلاع على مزيد من التفاصيل).

(ج) وقد استكملت فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين إعداد التوجيهات المتعلقة بدمج الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في

التقييمات وهو ما أدى إلى سد ثغرة في ممارسة الأمم المتحدة للتقييم حدّدها أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

(د) وتقوم فرقة العمل المعنية بتقييم التأثير بإعداد توجيهات تقنية لتقييم التأثير، وهي توجيهات تناول بصفة خاصة العمل المعياري والدعم المؤسسي داخل الأمم المتحدة. وقد عقد فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الاجتماع السنوي لشبكة الشبكات المعنية بتقييم التأثير الذي يتيح فرصة لمناقشة آخر التطورات مع شركاء في التقييم من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤسسات مالية دولية.

٧ - وعلى الرغم من النجاح الذي حققته أفرقة عمل لها طابع فردي فإن بعضها لا يمارس أنشطة، في حين أن عددا منها بحاجة إلى أن تشارك في الجهود على نطاق أوسع مع الشركاء. ولا يتم بشكل منهجي استعراض استخدام وفعالية النتائج التي يحققها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ولهذه الأسباب طلب الفريق إجراء تقييم خارجي لأعماله من أجل توفير أساس للتفكير والإجراءات يكون مستندا إلى المعرفة في عام ٢٠١٣. ومنظمة اليونسيف تؤيد أسلوب التفكير هذا توقعا منها بأنه سيؤدي إلى إعادة التركيز على أعمال الفريق وتحديد تلك الأعمال.

التقييمات المشتركة بين الوكالات وبين جهات أخرى والأنشطة ذات الصلة

٨ - في عام ٢٠١٢ قامت اليونسيف بجهود لإجراء تقييمات مشتركة وتنفيذ أنشطة ذات صلة يعادل عددها ضعف العدد، وكانت تلك الجهود متساوية بالنسبة للأنشطة الإنمائية والإجراءات الإنسانية. وشملت التقييمات المشتركة ما يلي:

(أ) تقييم مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات. استكملت اليونسيف والوكالات المتعاونة في تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات هذا التقييم الهام الذي كان يهدف إلى استعراض هيكل الإدارة والمكونات الإدارية للمبادرة وتحديد العناصر الأساسية التي تستند إليها شراكة قوية لتعليم البنات. وقد أجريت دراسات حالة في أوغندا ومصر ونيبال ونيجيريا، واستعرضت دراسة حالة إقليمية الشراكة في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وأصدرت اللجنة الاستشارية العالمية، نيابة عن جميع الشركاء في مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، رداً مشتركاً بشأن الإدارة. والرد المتعلق بالتقييم والإدارة معاً قدّم معلومات عن التوجه الاستراتيجي الجديد لمبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات الذي جرت الموافقة عليه في اجتماع عالمي استضافته أوغندا. وقد أضافت اليونسيف ردها المتعلق بالإدارة، الذي يتناول التوصيات ذات الصلة بالدور الذي تقوم به باعتبارها الوكالة الرائدة والجهة التي تتولى رئاسة مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات.

(ب) التقييم المشترك للبرامج الجنسانية المشتركة في منظومة الأمم المتحدة. الجهات التي تشارك في هذه المبادرة المشتركة التي تتولى قيادتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هي منظمة اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحكومتا إسبانيا والترويج. ويبحث التقييم قيمة البرامج الجنسانية المشتركة بالنسبة لتحسين تماسك نظام الأمم المتحدة من أجل تحديد مدى التقدم الذي تحقّق بالنسبة للنتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والتقييم الذي بدأ إعداده في عام ٢٠١٢ وسوف يكتمل في منتصف عام ٢٠١٣.

(ج) التقييم المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبتراها. هذا التقييم الذي تشترك اليونيسيف مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في إدارته تشارك فيه جهات مناظرة وطنية رئيسية من أجل تقييم مدى، وظروف، تعجيل تنفيذ البرنامج المشترك بالتخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبتراها على مدى الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. ويركز التقييم، المقرر أن يكتمل في تموز/يوليه ٢٠١٣، على ١٣ بلداً ينفذ فيها هذا البرنامج المشترك. وقد أجريت دراسات حالة متعمقة في أربعة بلدان (بور كينا فاسو والسنغال والسودان وكينيا).

(د) دراسة مشتركة بين الوكالات بشأن آلية الرصد والإبلاغ المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة التي ترتكب ضد الأطفال في ظروف النزاع المسلح. سوف تؤدي هذه الدراسة التي تقوم اليونيسيف بدور رائد في إعدادها، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، إلى سدّ فجوة بشأن الممارسات السليمة التي لها صلة بآلية الرصد والإبلاغ.

٩ - والتقييمات المشتركة بين الوكالات تكون عادةً أكثر صعوبة بالنسبة لإدارتها، كما أن إعدادها يستغرق وقتاً أطول مقارنة بالتقييمات التي تتولى إعدادها وكالة واحدة، غير أن من يتعاملون مع اليونيسيف يحكمون على النتائج بأنها تستحق ما يتم استثماره. ونوعية هذه التقييمات التي يتم إعدادها بعناية وتوفير الموارد اللازمة لها كانت دائماً جيدة. وعلى العكس من هذا فإن نوعية التقييمات المشتركة بين الوكالات لإجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية كانت مختلطة وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الوكالات المشاركة^(١). والمشاركة في التقييمات المشتركة - "توحيد الأداء" - تمثل آلية هامة لإجراء تقييم شامل للبرامج المشتركة، وخاصة في حالة عدم وجود ترتيبات فعّالة لقيام الأمم المتحدة

(١) انظر الوثيقة E/ICEF/2013/15.

بإجراء تقييم يشمل المنظومة بكاملها. غير أنه مع محدودية القدرة على التقييم في الأمم المتحدة بكاملها هناك حاجة إلى أن تكون أولويات التقييم المشترك متوازنة بحكمة مع متطلبات التقييم الداخلي داخل الوكالات المناظرة.

العمليات الشاملة للقيادة والإدارة

١٠ - من بين الاستنتاجات التي انتهى إليها استعراض ترتيبات التقييم على مستوى المنظومة الذي طلب نائب الأمين العام إجراءه في عام ٢٠١٢^(٢) أن القيادة بالنسبة للتقييم في المسائل المشتركة بين الوكالات في الأمم المتحدة بكاملها مفككة، كما أن ترتيبات الإدارة ضعيفة. وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، كاتحاد مهني، لا تقع على عاتقه مسؤوليات رسمية داخل منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لتوجيه أنشطة التقييم أو إدارتها وذلك على الرغم من أنه قد أقام محفلاً مفيداً للتنسيق والتشاور وتبادل الآراء فيما بين المتخصصين في إجراء التقييمات داخل الأمم المتحدة.

١١ - التقييم المستقل لتوحيد الأداء. يوفر فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم دعماً استشارياً لهذه الدراسة الهامة المتعلقة بتوحيد الأداء التي تقدم للدول الأعضاء معلومات عن التقدم المحرز بالنسبة لجدول أعمال "أمم متحدة واحدة". وقدم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم أيضاً قناة لتقديم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالتقييم التي تجري النظر فيها خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة. مما يشمل الاستعراض المشار إليه أعلاه لترتيبات إجراء تقييم على مستوى منظومة الأمم المتحدة بكاملها.

١٢ - وقد عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم كآلية تحذير مفيدة ومصدر للمشورة التقنية؛ وأمكن له أن يوفر منبراً كبيراً لتقديم المشورة وللمناصرة بالنسبة لمسائل التقييم التي تلقى اهتماماً من جانب الأمم المتحدة. والمسائل الملحة تشمل، على سبيل المثال، الحاجة إلى زيادة الكفاءة والفعالية والقيمة بالنسبة للنقود حيث يوفر التقييم مدخلات ذات صلة، ومسألة بناء القدرة على الرصد والتقييم في مكتب المنسق المقيم وعلى نطاق أوسع في جميع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل دعم التقييم الملائم لأداء الأمم المتحدة وللنتائج على المستوى القطري. ومن خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم سوف تعمل اليونيسيف

(٢) Angela Bester and Charles Lusthaus, *Comprehensive review of the existing institutional framework for the system-wide evaluation of operational activities for development of the United Nations system. Final Report*, March 2012.

مع أعضاء آخرين للإعراب بمزيد من الوضوح وبأسلوب مهني أكثر قوة عن رأيها بشأن المسائل المتعلقة بالتقييم.

ثالثاً - مهمة التقييم في اليونيسيف: الأداء والنتائج

مقدمة ونظرة عامة

١٣ - بدأت اليونيسيف بتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي عن الأداء بالنسبة لمهمة التقييم في عام ٢٠٠٦، وقدمت منذ ذلك الوقت تقارير سنوية. ومع تحسين نظم المعلومات أضيفت عناصر جديدة.

١٤ - وتعرض مجموعة مكونة من ستة ملفات تضم مؤشرات الأداء الرئيسية نظرة عامة على الأداء. وتتوفر الآن بيانات تكفي لإجراء بعض التحليلات للتوجهات^(٣). واستناداً إلى بيانات التوجهات يمكن التوصل إلى أربعة استنتاجات رئيسية:

(أ) انخفاض عدد التقييمات الجارية والتغطية الموضوعية إلى أدنى المستويات الملائمة في السنوات الأخيرة؛ وهناك حاجة إلى زيادة هذه الأعداد؛

(ب) تقييمات الأثر والتقييمات الشاملة آخذة في الانخفاض مقارنة بجهود التقييم الشاملة. وفي حين أن هذا قد يكون توجهاً مؤقتاً يرتبط بمبادرات برنامجية جديدة فإنه سيكون موضعاً للقلق إذا ما كان يشير إلى أن اليونيسيف لم تأخذ النتائج والأثر في الاعتبار.

(ج) نوعية التقييم لم تكشف إلا عن حدوث تحسن محدود منذ منتصف العقد الحالي؛

(د) أرسيت اليونيسيف بنجاح ثقافة تقدّم في إطارها بانتظام ردود على التقييمات.

المؤشر ١: تغطية التقييمات التي أجريت ومعدل تقديمها إلى قاعدة بيانات التقييمات العالمية

١٥ - إلى أن تم منذ أربع سنوات وضع نظام إشرافي أكثر فعالية ذكرت مكاتب اليونيسيف أنها تجري ٢٥٠ تقييماً كل سنة. والتقارير التي قُدمت زاد عددها قليلاً عن نصف هذا العدد ووصل العديد منها في وقت متأخر. ونادراً ما كان يجري إعداد ردود للإدارة؛ ولهذا فإنه مع

(٣) يمكن في معظم الحالات تحديد التوجهات للسنوات الثلاث الماضية. وبالنسبة لبعض المسائل ترجع بيانات توجهات موثوق فيها إلى قرن مضى.

وضع النظام العالمي لمراقبة تقييم التقارير أكد مكتب التقييم توفير تدريب أفضل بالنسبة لمبادئ التقييم وتقديم تقارير التقييم وردود الإدارات في المواعيد المحددة إلى قواعد البيانات المركزية، ونشر جميع تقارير التقييم على موقع الويب الخاص باليونيسيف. وقد أتاح النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم التقارير في المواعيد المحددة وإعطاء تقدير للتقارير، وإرسال تعقيبات على نوعية التقارير إلى المكاتب، وتجميع المعلومات المتعلقة بالأداء في آلية للمعلومات المتعلقة بالإدارة.

١٦ - وبالنسبة للجوانب الأساسية حققت تنمية القدرة الداخلية وتدبير الإشراف هذه نجاحاً. ومعدل تقديم تقارير التقييم إلى قاعدة بيانات التقييم العالمية بلغ ٩٨ في المائة في عام ٢٠١٢ وهو يرجع إلى التعاون الوثيق بين مكتب التقييم والمكاتب الإقليمية والأفرقة القطرية. وإضافة إلى هذا فإن جميع التقارير وتقييمات النوعية متاحة لعامة الجمهور بالجمهورية خلال موقع الويب الخاص باليونيسيف ويمكن البحث فيها بسهولة بمعايير مختلفة، مثل الموضوع أو البلد أو المنطقة أو التاريخ^(٤).

١٧ - غير أن عدد التقييمات التي تقدمت انخفض من ١٤٠ في عام ٢٠١٠ إلى ٩٩ في عام ٢٠١١. ومما يؤسف له أن ٣٨ مكتباً قطرياً، من بينها عدد من المكاتب التي تدير برامج كبيرة، لم تقم كما يبدو بإجراء أية تقييمات على مدى الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وأجرت مكاتب قطرية أخرى تقيماً أو تقييمين بما لا يتفق مع الاشتراط المحدد في سياسة التقييم لعام ٢٠٠٨ الذي يتطلب تقييم جميع مكونات البرنامج مرة واحدة على الأقل في دورة البرنامج. ومن الممكن أن يكون قد جرى الاضطلاع بعدد من التقييمات ولكنها لم تقدم إلى قاعدة البيانات المركزية. غير أنه كما يبدو، إذا كانت الأعداد التي ذكرها النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم دقيقة تكون مكاتب قطرية عديدة، والمنظمة ككل، قد فاتتها فرصة تقديم معلومات هامة تتعلق بالإدارة والتعلم والمساءلة. وهناك حاجة إلى مؤشر أداء جديد لشمولية التقييم، إضافة إلى وسائل للتحقق من دقة المعلومات التي يتم جمعها بالنسبة لهذا المؤشر وللتأكد من أسباب ضعف شمولية التقييم إذا كان ذلك الضعف مستمراً.

المؤشر ٢: التوزيع حسب الموضوع

١٨ - تبين النتائج المتعلقة بعام ٢٠١١ مدى شمولية التقييم في جميع مجالات التركيز الاستراتيجي. وترد في الجدول ١ أدناه أرقام التوزيع حسب الموضوع للتقييمات.

(٤) <http://www.unicef.org/evaldatabase/index.html>

١٩ - ومع مرور الوقت، من الممكن أن تكون هناك اختلافات كبيرة في أعداد التقييمات في كل قطاع أو مجال تركيز. وأبرز الاتجاهات هو تضاعف نسبة التقييمات لقطاعات متعددة من ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١١. ومن المحتمل أن يكون هذا قد نتج عن تغييرات متعددة: التوجه نحو البرمجة الشاملة بالنسبة للأهداف المتعلقة بالمساواة؛ والتحرك نحو مستوى أعلى حيث يكون للمبادرات التي تحددها السياسة (مثل التحويلات النقدية) تأثير على النتائج في جميع القطاعات. وبالتالي فإن هذا يُعتبر، كما يبدو، تغييراً إيجابياً بصفة عامة. وبالمثل فإن انخفاض نسبة التقييمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى ٤ في المائة بين مجموع التقييمات في عام ٢٠١٢، بعد أن كانت ١٠ في المائة، هو انخفاض كبير. وسوف يواصل مكتب التقييم رصد هذه التوجهات.

الجدول ١

التوزيع المواضيعي لتقارير التقييم في عام ٢٠١١

النسبة المئوية*	الموضوع
٢٥	قطاعات متعددة
٢٥	التعليم ونوع الجنس
١٣	مسائل بقاء الأطفال وتنميتهم
١٠	حماية الأطفال
٤	الدعوة إلى وضع سياسات والشراكات
٤	فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
٢٠	المسائل الشاملة والأداء التنظيمي
٣	غير مصنّف

* النسبة المئوية الإجمالية تزيد عن ١٠٠ في المائة لأن بعض التقارير تشمل عدة موضوعات.

المصدر: تقرير النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم لعام ٢٠١٢.

المؤشر ٣: أنواع التقييمات التي أجريت

٢٠ - تقدّر التقييمات النتائج على مستويات برنامجية مختلفة؛ وهو ما يشير إلى وجود تركيز مؤسسي. وعلى سبيل المثال فإن التوجه بشدة نحو تحقيق نتائج سوف يبيّن الاتجاه نحو تفضيل إجراء تقييمات تركز على الآثار والنتائج وليس على النواتج. وتبين البيانات المتعلقة بالفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ وجود تناقض في التوجهات (انظر الجدول ٢). وعلى الجانب الإيجابي انخفضت التقييمات المتعلقة بمستوى النواتج من ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١١. غير أن التقييمات المتعلقة بمستوى الأثر انخفضت بدرجة أكبر من ٤٣ في

المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١١. وفي الوقت نفسه زادت تقييمات مستوى النتائج من ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٦ في المائة في عام ٢٠١١.

الجدول ٢

أنواع التقييمات التي أجريت: التوجهات في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١

المؤشر	عام ٢٠٠٩ (%)	عام ٢٠١١ (%)	اتجاه التوجه
تقييمات مستوى النواتج	٣٣	٢٧	نحو الأقل: كما هو مطلوب
تقييمات مستوى الأثر	٤٣	٢٧	نحو الأقل: غير مطلوب
تقييمات مستوى التكوين	٤٥	٥٩	نحو الزيادة: السبب؟
تقييمات مستوى الفعالية	٥٥	٤١	نحو الأقل: غير مطلوب

٢١ - وهذه الاتجاهات قد تعكس تطور استراتيجيات المؤسسات. وزيادة التركيز على تعزيز القدرات الوطنية قد تفسر الزيادة في تقييمات النواتج، وقد يترتب على الزيادة في النماذج المتسمة بالدقة وتكرار بيانات المسوح تسهيل اتخاذ التدابير المتعلقة بالتأثيرات وذلك من خلال رصد النهج وليس بإجراء تقييمات.

٢٢ - ويتعلق اتجاه آخر بتوقيت التقييم في دورة البرنامج. وتقييمات التكوين التي أجريت في مرحلة مبكرة من الدورة - تقييم ما إذا كانت الرمجة تتكشف حسبما هو مخطط من أجل توفير أدلة في الوقت المناسب لترشيد الضوابط - زادت بنسبة الثلث تقريبا، من ٤٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٩ في المائة في عام ٢٠١١. وتقييمات الفعالية التي أجريت في نهاية الدورة البرنامجية تبحث نتائج مجمعة. وقد انخفضت نسبة هذه التقييمات من ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠١١. وقد تكون إعادة التركيز على المساواة هي التي تؤدي إلى هذه التحولات مع سعي مديري البرامج إلى التأكد من أنه يتم الوصول إلى الفئات الأكثر حرماناً من خلال استراتيجيات برنامجية أعيدت صياغتها. غير أنه لم يحن الوقت للتأكد، كما أن الجمع بين تقليل التغطية وخفض عدد تقييمات الفعالية ينطوي على احتمال توسيع الثغرات الموجودة في الأدلة المتعلقة بالنتائج والآثار المترتبة.

المؤشر ٤: جودة تقييمات اليونيسيف

٢٣ - من الواضح أن جودة التقييم لها أهمية. وتوجد حاجة إلى تقييم عالي الجودة من أجل ضمان أن تكون نتائج التقييم جديرة بالثقة ويمكن الاعتماد عليها وأن يكون للاستثمار في التقييم ما يبرره.

٢٤ - وينبغي ملاحظة أن نسبة تقارير التقييم الجيدة أو الممتازة قد زادت زيادة طفيفة في السنوات الأخيرة. وتدخل نسبة كبيرة من تقارير التقييم في الفئة "تكاد تكون مرضية" أو في الفئة "تكاد تكون موضعاً للثقة". وبالنظر إلى صرامة عملية التصنيف فإن هذه التقارير هي، عادةً، تقارير تقييم أدت عدة جوانب تقنية أو ثغرات فيها إلى جعل التقييم دون المستوى المطلوب لأن يكون تصنيفها "مرضياً". غير أن التقييم في هذه الحالات لم يكن بصفة عامة ملائماً مع وجود أوجه نقص في عملية الإبلاغ وليس في المضمون.

٢٥ - ومع ذلك فإن نسبة كبيرة من التقييمات تدخل ضمن الفئة "ضعيفة"^(٥). ومن المفيد في هذه الحالة أن توضع نتائج التقييمات التي أجراها مؤخرًا النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم ضمن المنظور الذي أتاحتها التقييمات الشاملة السابقة لنوعية التقييم، والتركيز على التقييمات التي تنطوي على أكبر قدر من المشكلات **يُبين** وجود اتجاهين.

٢٦ - أولاً، **يُبين** الرقم ٢٣ في المائة، وهو يمثل نسبة تقييمات اليونيسيف في عام ٢٠١١ التي صنفت بأنها 'ضعيفة' حدوث تحسن لقي ترحيباً مقارنة بالرقم ٣٣ في المائة وهو الرقم الأساسي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢^(٦). غير أنه في حين أن الرقم الأساسي قد انخفض بعد القيام بجهود رئيسية لتعزيز القدرة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ لم يتحقق بعد تلك الفترة سوى قدر ضئيل من التغيير الشامل. ويبدو أنه من الصعب خفض الأداء الضعيف من المستوى الذي يتراوح بين ٢٠ في المائة و ٢٥ في المائة في ظل الترتيبات الحالية. ولهذا فإن الجزأين ٥ و ٦ يعرضان ملامح مبادرات جديدة أو معززة يجري إعدادها ويشيران إلى تدابير إضافية سيجري بحثها في السنوات القادمة.

٢٧ - ثانياً، في إطار التصنيفات الشاملة **تُبين** بعض عناصر التقييم حراكاً إيجابياً بدرجة كبيرة. ومقارنة بمعيار طموح، **يُبين** تقدير دمج حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والمساواة ضمن تقييمات أنه قد حدثت زيادة من نسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠١٠ (السنة الأولى التي

(٥) كانت الأرقام ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ و ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٠؛ والمتوسط للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ هو ٢٣ في المائة.

(٦) التصنيف الحالي لهذه الفئة هو "قد لا تكون صحيحة"؛ والتصنيف السابق هو "ضعيفة".

جرى فيها تصنيف هذه المسائل) إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١١. وبالمثل، زادت نسبة المشاركة المرضية للجهات صاحبة المصلحة من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٥٢ في المائة في عام ٢٠١١.

المؤشر ٥: استخدام التقييم بما يشمل ردود الإدارة

٢٨ - تتطلب سياسة التقييم لعام ٢٠٠٨ أن يُستكمل ردّ من جانب الإدارة بالنسبة لكل تقييم. وقد أدى التأيد والتدريب والإشراف إلى تحسينات ملحوظة بالنسبة للالتزام بإعداد ردود من جانب الإدارة وإضافة ردود مستكملة إلى نظام التتبع. وتقدم ردود من جانب الإدارة إلى النظام العالمي للتتبع بلغت نسبته ٩٣ في المائة بعد أن كانت النسبة الأساسية ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. والوصول بمستوى الردود إلى هذا المستوى المرتفع يُعتبر إنجازاً كبيراً جرى تحقيقه على مدى السنوات الثلاث الماضية^(٧).

٢٩ - غير أن الاستخدام لا يعتمد على إعداد الردّ وحده وذلك لأن تنفيذ الالتزامات التي ترد في ردّ الإدارة له أهمية أساسية. وقد زادت نسبة الالتزام من ٦٢ في المائة في عام ٢٠١١ (السنة الأولى لنظام تتبع رد الإدارة) إلى ٨٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وبالنظر إلى أن هذه الأرقام تستند إلى الإبلاغ الذاتي من جانب المكاتب فإن هناك حاجة إلى وسائل مستقلة للتحقق من أن الردود قد جرى تنفيذها واستُكملت على المستوى الذي جرى تحديده.

المؤشر ٦: التقييمات على الصعيد المؤسسي

٣٠ - عرضت التقييمات على الصعيد المؤسسي التي يعدها مكتب التقييم والمدرجة ضمن الإطار المتكامل للرصد والتقييم الالتزامات المتعلقة بإجراء ١٥ تقييماً على الصعيد المؤسسي، وهي تقييمات استُكملت ١٣ تقييماً منها (نسبة ٨٦ في المائة) وألغى تقييماً (نسبة ١٣ في المائة) بسبب وجود أوجه نقص في البيانات والتمويل. وقد جرى وضع الإطار العالمي المتكامل للرصد والتقييم للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، الذي يجري تنفيذه حالياً، استناداً إلى مناقشات واسعة النطاق لضمان أن تكون الموضوعات المختارة للتقييم موضوعات ذات صلة وتفي بالمتطلبات. ومن بين موضوعات التقييم التي اعتمدت والبالغ عددها ١٤ تقييماً يجري بحث سبعة موضوعات، ومن المقرر أن يبدأ بحث خمسة موضوعات أخرى في عام ٢٠١٣. وإتاحة قيام مكتب التقييم بالإشراف الملائم يُقترح تحديد مواعيد جديدة للبدء في بحث موضوعي التقييم المتبقين في عام ٢٠١٤ (انظر المرفق).

(٧) يوجد دليل قوي على أن ردود الإدارة لم تكن، ببساطة، تُعدّ في السابق؛ فقد بين التقييم الشامل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ أن نسبة ٧٥ في المائة من المكاتب لم تقدم ردوداً مسجّلة على تقييماها.

٣١ - وقد حقق برنامج التقييم العالمي تحسناً من حيث انطباقه. غير أن البرنامج لا يشمل على نحو كامل البرامج والاستراتيجيات الرئيسية. وتتيح الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ فرصة لوضع نهج شامل لتوفير الأدلة، وتوحيد التقييم، وإجراء الرصد الإحصائي الوطني والبحوث، وهو ما يبرزه نظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة. ومن المقترح أن تقدّم إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤، خطة تقييم عالمية ضمن هذا الإطار وبحيث تكون مدججة على نحو وثيق في الخطة الإستراتيجية الجديدة.

مؤشرات الأداء الإضافية

٣٢ - أدّت مؤشرات الأداء المستخدمة حالياً إلى اتخاذ إجراءات على جميع مستويات اليونيسيف، وهى تبين أنه من الممكن توفير معلومات على نحو مفيد وبتكلفة قليلة للمساعدة في القيام بمهمة التقييم ولا تزال توجد بعض الثغرات الهامة في شمولية التقييم. وتحديد درجة الكفاءة يتطلّب توفير بيانات عن الإنفاق وتحديد الإنفاق على التقييم. وفيما يتجاوز تتبع الردود الرسمية للإدارة، توجد حاجة إلى معلومات عن الاستخدام والقيمة المضافة نتيجة للتقييم وذلك لضمان أن يترتب على الأداء تحقيق أقصى قدر من الفوائد. وهناك حاجة أيضاً إلى معلومات عن مصادر الأدلة التكميلية وذلك من أجل وضع إستراتيجية شاملة لتوفير الأدلة. وأخيراً، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير تتعلق بالأداء وذلك لوضع، وتعزيز، مبادرات لدعم القدرة الداخلية وقدرة الجهات الشريكة والقدرة الوطنية. ولهذا الأسباب خلصت اليونيسيف إلى أنه من الضروري أن تُستكشف في السنوات المقبلة مجموعة تكميلية من المؤشرات التي تتسم بالبساطة ولكنها تتضمن معلومات مفيدة.

رابعاً- مهمة التقييم في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): الموارد البشرية والمالية

٣٣ - في السنوات الأخيرة قدمت اليونيسيف إلى المجلس التنفيذي أحدث المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية والمالية المخصصة لمهمة التقييم. وهذا يتيح إمكانية تقديم معلومات عن التوجهات الحقيقية بوصفها منفصلة عن التذبذبات غير المستقرة التي تحدث في سنة واحدة. وبعد أن قدّمت في العام الماضي أحدث المعلومات التفصيلية عن فترة سنتين^(٨)، يقدم هذا التقرير منظوراً أوسع نطاقاً للموارد البشرية والتمويل.

قاعدة الموارد البشرية

٣٤ - تستعين اليونيسيف إلى حدٍ كبير بالأفراد العاملين في مجال التقييم مقارنة بجميع الوكالات الإنمائية الأخرى تقريباً. وتوجد في نسبة ٧٥ في المائة تقريباً من المكاتب القطرية وظيفة مهنية تدخل كلمة "التقييم" ضمن اسم الوظيفة، مما يعكس ارتفاع مستوى وجود هؤلاء الأفراد. والنسبة المئوية للموظفين الوطنيين منخفضة نسبياً (٣٢ في المائة)، وهو ما يعتبر مفيداً لزيادة فرص التقدم الوظيفي. والنسبة المئوية للموظفات مرتفعة نسبياً (٤٤ في المائة).

الجدول ٣

الموارد البشرية للتقييم

المؤشر	عام ٢٠١٢ (نسبة مئوية)
النسبة المئوية للمكاتب التي توجد فيها وظيفة تدخل كلمة "التقييم" في إسمها	٧٥
النسبة المئوية للموظفات	٤٤
النسبة المئوية للوقت الذي يقضيه موظف الرصد والتقييم في الأعمال المتعلقة بالتقييم	١٤
النسبة المئوية للوظائف التي تجمع بين واجبات التقييم والواجبات القطاعية	٣٢
- أقل من سنتين : ٢٠٪	
- بين سنتين وخمس سنوات : ٤٩٪	
- أكثر من خمس سنوات : ٣١٪	
النسبة المئوية لوظائف التقييم في المكاتب الإقليمية أو القطرية	٨٩

٣٥ - غير انه توجد حاجة إلى حلول لمعالجة المسائل التالية:

- (أ) لا يوجد مثل هذه الوظائف في نسبة ٢٥ في المائة تقريباً من جميع المكاتب؛
- (ب) نسبة ٢٥ في المائة أخرى من هذه المكاتب توجد فيها هذه الوظائف على المستويين ١ أو ٢ وهي وظائف غير ملائمة لأداء المهام التي تتسم بدرجة عالية من التقنية أو التعقد أو الحساسية؛
- (ج) هناك تركيز ملحوظ للوظائف في المكاتب الكبيرة. وسوف تتطلب المكاتب الأصغر، وخاصة في البلدان المتوسطة الدخل، إتباع نهج وحلول مبتكرة لدعم تقييم النوعية في مجموعة من مكاتب اليونيسيف واسعة التنوع بالنسبة للأنواع والأحجام والسياقات.

(د) يكلف موظفو الرصد والتقييم بأدوار ومهام متعددة بما يقلل متوسط الوقت المتاح تحديداً للتقييم إلى نسبة ١٤ في المائة فقط من وقت العمل بكامله؛

(هـ) وظائف الرصد والتقييم تكون مرتبطة في كثير من الأحيان بأدوار أخرى تشمل واجبات تتعلق بالبرامج يمكن تقييمها، وهذا ما قد يؤدي إلى حدوث تضارب في المصالح؛

(و) تقتصر فترة عمل موظفي الرصد والتقييم في هذا المجال على ٤,٥ سنة فقط، بسبب اختلاط الحوافز، مما يشمل مساراً وظيفياً يحدّد كل أسبوع وتحقيق نجاح رفيع المستوى من جانب موظفي الرصد والتقييم الذين يتنافسون من أجل شغل مناصب إدارية. وهناك حاجة إلى إطار يضم مهنيين يعملون لفترات أطول وذلك من أجل تلبية الطلبات التقنية المتزايدة الصعوبة المتعلقة بتوفير الأدلة.

٣٦ - ومواقع هذه الوظائف تبين بوضوح أن اليونيسيف منظمة لا مركزية. وتخصص اليونيسيف نسبة ٨٩ في المائة من موظفيها العاملين في مجال الرصد والتقييم للمكاتب الميدانية حيث يمكن لهم أن يعملوا عن قرب مع موظفي البرامج. وهذا النموذج اللامركزي يختلف كثيراً عن النموذج الذي تطبّقه غالبية الوكالات الأخرى التي تعتمد بدرجة كبيرة على مكاتب التقييم المركزية التابعة لها. غير أن تطبيق هذا النموذج يؤدي أيضاً إلى طلب توفير الدعم وضمان النوعية من جانب الزملاء العاملين في المكاتب الإقليمية وهو ما يصعب تحقيقه بالنظر إلى وجود العديد من المسؤوليات الجسيمة.

٣٧ - والموظفون العاملون في مجال التقييم في اليونيسيف يبذلون جهوداً شاقة في القيام بأنشطة مختلفة مشتركة بين الوكالات. وهذا الإسهام يترتب عليه ضياع فرص عديدة بما يشمل عدم تلبية الاحتياجات المتعلقة ببرنامج اليونيسيف. ولليونيسيف وجود قوى في الميدان بالنسبة للرصد والتقييم، وهو ما لا ينطبق على العديد من الوكالات الأخرى التي تعتبر استعانتها بموظفي الرصد والتقييم على المستوى القطري محدودة للغاية. ومع تطوّر نظام الأمم المتحدة توجد حاجة إلى اتباع نهج منسق لتلبية متطلبات موظفي الرصد والتقييم في جميع السياقات البرنامجية بما يشمل الأوضاع الإنسانية.

دعم قدرة موظفي التقييم الداخلي

٣٨ - يُعتبر الموظفون الذين تتوفر لديهم المهارات الملائمة قوة محركة رئيسية للتقييمات ذات الجودة العالية، وكذلك للقيادة القوية ولتوفير الموارد المالية الكافية. ولا يزال يجري بذل جهود استثمارية كبيرة من أجل تحسين القدرة على إجراء التقييم الداخلي على جميع

المستويات. وهذه الجهود تشمل أنشطة إدارة المعرفة، مثل تكوين تجمّعات ممارسة بالاستعانة بشبكة الويب، وعقد حلقات دراسية اعتماداً على شبكة الويب، وتخصيص مكتب لتقديم المساعدة، وإصدار نشرات إلكترونية ورسائل إلكترونية، وكذلك عقد اجتماعات تقليدية باستخدام شبكة الويب والقيام بزيارات دراسية وعقد حلقات دراسية تدريبية.

٣٩ - وأجريت في عام ٢٠١٢ تعديلات وتحسينات هامة شملت ما يلي:

(أ) توفير تعليم ذاتي جديد من خلال تقديم برامج تدريبية باستخدام الاتصال المباشر. وهذه البرامج تشمل برنامجاً دراسياً جديداً واسع النطاق مخصصاً لموظفي البرامج وأخصائي الرصد والتقييم بحيث يقدم معلومات عن إدارة التقييمات ذات الجودة العالية وعن استخدام التقييمات على نحو فعال؛

(ب) استخدام وسائل جديدة وتقديم التدريب في مجال التقييم الذي يركز على المساواة. وهذه الجهود تتراوح بين تقديم تعليمات عامة واسعة النطاق وتوفير توجيهات منهجية تفصيلية في هذا المجال الذي ينطوي على بذل جهود مؤسسية مركزة. وجرى توزيع "دليل تصميم وإدارة التقييمات التي تركز على الإنصاف" الذي تُرجم إلى اللغات الإسبانية والروسية والعربية والفرنسية. وبعد صدور الدليل جرى عقد دورات تدريبية وتنظيم برنامج جديد للتعليم الإلكتروني، وهو برنامج حقق نجاحاً كبيراً. والبرنامج متاح داخل منظمة اليونسيف وخارجها وجذب حوالي ٥٠٠٠ شخص من ١٦٨ بلداً.

٤٠ - وهذه الجهود الجديدة هي جهود هامة، غير أنه لم يتم التحقق مما إذا كانت تلك الجهود ستكون كافية لرفع مستوى التقييم في اليونسيف وإدخال تحسينات بالنسبة لشمولية التقييم ونوعيته. ومن المهم أن تُستكمل سياسة التقييم التي تم تحديثها باستراتيجية شاملة تركز على تنمية قدرة الموظفين وزيادة الاستعانة بموارد بشرية خارجية.

الموارد المالية

٤١ - تفيد بيانات الإنفاق منذ عام ٢٠١٠ أن نسبة ٣ في المائة من الميزانية البرنامجية لليونسيف يتم إنفاقها على التقييم، والتحليل، والبحوث، والدراسات، وجمع البيانات، وقواعد البيانات، والمسوح، والإحصاءات. وهذا يتماشى مع الهدف المحدد في سياسة التقييم لعام ٢٠٠٨ بنسبة تتراوح بين ٣ في المائة و ٥ في المائة لإجمالي الإنفاق على هذه القنوات المختلفة لتوفير الأدلة. غير أنه بالنظر إلى التحوّل نحو زيادة مراكز وضع البرامج ودعم السياسات الوطنية والمناصرة، والتأييد العالمي لدعم حقوق الطفل، يمكن القول بأن هناك حاجة إلى أن يزيد الاستثمار في توفير الأدلة زيادة كبيرة.

٤٢ - وفيما يتعلق تحديداً بالتقييم، أشارت بيانات عام ٢٠١٠ إلى أن المكاتب الميدانية قد أنفقت نسبة ٠,٣٣ في المائة من ميزانيتها البرنامجية في أنشطة التقييم (بما لا يشمل تكاليف الموظفين). وعلى المستوى العالمي يزيد الإنفاق بنسبة ٠,٤ في المائة إذا ما أضيفت موارد مكتب التقييم. وإذا أخذت في الاعتبار شمولية ونوعية المسائل التي أشير إليها في مواضع أخرى من هذا التقرير يتضح أن موارد التقييم أقل من المستوى اللازم. وموارد التقييم تقل عن الهدف الوطني المحدد بنسبة ١ في المائة، الذي أشير إليه في الاستعراض الذي أجري مؤخراً بشأن التقييم على مستوى منظومة الأمم المتحدة^(٩). كما أنها تقل كثيراً عن نسبة الإنفاق المحددة كنسبة إرشادية، وهي ٣ في المائة، في سياسات التقييم لبعض المنظمات المقارنة التي تشمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية^(١٠).

٤٣ - وإضافة إلى هذا فإن تمويل مكتب التقييم في السنوات الأخيرة قد تم الحصول عليه من مجموعة من الموارد الرئيسية والموارد الأخرى كإسهام قدم إلى المكتب مباشرة أو جرى تخصيصه للمكتب من جانب وحدات برنامجية تسهم في تقييم معين. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية كانت الموارد الأخرى تمثل نسبة ٣٨ في المائة من الميزانية. وفي عام ٢٠١٢ جرى لأول مرة تخصيص مبلغ من الصناديق المواضيعية العالمية إقراراً بأن عدم الربط بين التمويل المقدم من أقسام سيجري تقييم أعمالها سوف يسهل تحقيق الاستقلالية. غير أن الصناديق المواضيعية متاحة على فترات متقطعة فقط وليس لجميع مجالات التقييم المواضيعية. ولهذا فإن هناك حاجة إلى زيادة التمويل من الموارد الأساسية من أجل دعم برنامج التقييم العالمي. وهذا من شأنه أن يوفر حماية استقلالية التقييمات العالمية والتعجيل بتقديمها لأنه سيكون من الممكن بدرجة أكبر التنبؤ بحجم الموارد الأساسية.

(٩) Angela Bester and Charles Lusthaus, *ibid*, p.39: "While there is no official standard for the budget ratio, a widely-used guide is to spend 1 per cent of the total budget on evaluation."

(١٠) سياسة التقييم التي سنتهجها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عام ٢٠١٢؛ وسياسة التقييم لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، عام ٢٠١١.

الجدول ٤ الموارد المالية المخصصة للتقييم

المؤشر	عام ٢٠١٠ (%)
النسبة المئوية من الميزانية البرنامجية للمكاتب الميدانية التي أنفقت على التقييم	٠,٣٣
النسبة المئوية من الميزانية البرنامجية لليونيسيف التي أنفقت على التقييم (المكاتب الميدانية إضافة إلى مقر الأمم المتحدة)	٠,٤
النسبة المئوية من الميزانية البرنامجية لليونيسيف التي أنفقت على التقييم والرصد والبحوث والدراسات والمسوح	٢,٩٥
النسبة المئوية من ميزانية مكتب التقييم التي تم الحصول عليها من موارد غير أساسية: الإنفاق الفعلي (في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢)	٣٨

٤٤ - وقد أصبح تحديد قيمة الموارد المخصصة للتقييم أمراً أكثر صعوبة وذلك بالنظر إلى التغييرات التي جرى إدخالها على نظم إدارة المعلومات الخاصة باليونيسيف. و ترميز البيانات المتعلقة بالإنفاق على التقييم أصبح أقل دقة مما كان عليه في السابق، وهو ما يزيد من صعوبة الرصد ووضع التقارير. وسوف تتاح فرصة لتصحيح هذا الوضع بعد تحديث النظم المؤسسية.

٤٥ - وهناك حاجة إلى زيادة الاستثمار في التقييم، غير أن هذا لا يمثل إلا جزءاً من الوضع القائم. وحتى التقييمات التي يتوفر بالنسبة لها التمويل الكافي قد لا تجرى على نحو جيد. وهناك حاجة إلى إدارة الموارد بحكمة طوال عملية التقييم وإلى أن تكون هناك شروط مسبقة لإجراء تقييم يتسم بالجودة. بما يشمل وجود برامج مصممة على نحو جيد وقاعدة بيانات سليمة تتضمن بيانات رصد ملائمة.

خامساً - تعزيز نظام التقييم

استعراض مهمة وسياسة التقييم

٤٦ - في عام ٢٠١٢ كلف مكتب التقييم مستشارين خارجيين بجمع وتحليل الأدلة المتعلقة بأداء مهمة التقييم اللامركزي. والتقارير التجميعي المتعلق بالمهمة التي تقوم بها منظمة اليونيسيف، وبالسياسة التي تتبعها، بالنسبة للتقييم متاح على موقع الويب الخاص بمكتب

التقييم^(١١). وترد في الأجزاء التالية بيانات مستمدة من التقرير مقترنة بأدلة مستقاة من مصادر أخرى.

٤٧ - وقد خلص التقرير التجميعي إلى أن سياسة التقييم لا تزال قابلة للتطبيق وتتماشى على نحو وثيق مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقد بين التقرير أنه في حين أن السياسة تُعتبر أداة توجيه أساسية هامة لتوعية المكاتب بأهداف المؤسسات وبما عليها من مسؤوليات فإن بعض أجزاء السياسة بحاجة إلى تحديث. وهذه التحديثات تتناولها سياسة التحديث المنقحة ولا ترد تفاصيلها في هذا التقرير. وقد كشفت عملية الاستعراض أيضاً عن وجود أدلة تثبت وجود عدد من القيود التي تعوق تنفيذ السياسة. وهذا الجزء يكشف عن بعض المسائل التي توجد حاجة إلى الاهتمام بها.

الإدارة والقيادة

٤٨ - بين التقرير التجميعي أن عملية التقييم اللامركزي تتماشى على نحو سليم مع الطبيعة التشغيلية لظروف اليونيسيف المتعلقة بالبرمجة. وهذا بدوره يضيف أهمية خاصة على الدور القيادي الذي تقوم به الإدارة العليا على المستويين الإقليمي والقطري. ولتقديم الدعم إلى المديرين يجري بانتظام تقديم النتائج والبيانات الأخرى المتعلقة بمؤشرات الأداء الرئيسية عن طريق أدوات المتابعة وسجلات الإنجاز على جميع المستويات. وقد بين التقرير التجميعي أن هذا الجهد يحظى بالتقدير وساعد على زيادة الوعي ومواصلة العمل. وجرى وضع البيانات الإقليمية المفصلة هذه في المناطق التي تحتاج إليها كمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا.

٤٩ - ومع بروز حاجة إلى تعزيز مهمة التقييم تعمل المناطق على توفير رقابة فعّالة. وفي دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بعث المديرين الإقليميون في عام ٢٠١٢ إلى جميع الممثلين بمذكرات رسمية يطلبون فيها إيلاء مزيد من الاهتمام لمهمة التقييم. وقد صنّفت منطقة أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مهمة الرصد والتقييم على أنها مهمة أساسية يتعين أن تكون لها أولوية في المناطق التي توجد فيها بلدان متوسطة الدخل لها احتياجاتها وقدراتها الخاصة. وقد بدأت هذه المكاتب الإقليمية في استكشاف أثر ذلك على تعزيز الموارد البشرية والمالية اللازمة لأداء مهمة التقييم. والتفكير الاستراتيجي للمكاتب

(١١) *Synthesis report on the UNICEF evaluation function and policy*, Universalia, 2013

الإقليمية يميل نحو تبني هياكل مختلفة للرصد والتقييم مستقاة من نماذج سابقة (مثل قيام موظفين يؤدون مهام الرصد والتقييم بالعمل في بلدان متعددة): وهو ما يتطلب تنقيح وصف الوظائف؛ ومنح علاوة مقابل الشراكات؛ ودعم الانتقال بسرعة إلى التقييم على مستوى السياسة.

٥٠ - وعلى نحو أعم، يجري إيلاء اهتمام متجدد للتمكين وتحميل مجموعة أكبر من الموظفين مسؤولية القيام بأدوار التقييم. وسياسة التقييم لعام ٢٠٠٨ لا تحدد بدرجة وضوح كافية أدوار ومسؤوليات الجهات المختلفة صاحبة المصلحة التي تتولى مهمة التقييم. ومسؤوليات التقييم محدّدة بمزيد من الوضوح في سياسة التقييم المنقّحة وفي دليل البرنامج الداخلي المنقّح، وكذلك في برنامج تدريبي جديد للموظفين يتعلّق بإدارة التقييمات ومتاح بالاتصال المباشر.

٥١ - وعلى الرغم من أوجه التقدّم هذه لم تضع اليونيسيف في أي وقت معايير أداء واضحة على المستويين الإقليمي والقطري. وتوجد الآن حاجة إلى القيام بذلك مع المحافظة على المرونة من أجل معالجة التضارب في أوضاع السياسات والبرامج والأوضاع التشغيلية. وسوف يؤدّي وضع معايير أداء واضحة إلى توضيح التوقعات مع إتاحة الفرصة أمام المكاتب إلى توخي المرونة في تحديد كيفية مواجهة تحديات التقييم.

تقدير الطلب على التقييم

٥٢ - من شأن ثغرات التغطية والانخفاض النسبي في أعداد التقييمات جعل معرفة كيفية زيادة الطلب أمراً بالغ الأهمية. ويوفّر تقدير خارجي للطلب على التقييم ولاستخدامه، وهو تقدير يتضمّن حصراً لممثلي اليونيسيف، بعض الإجابات^(١٢). ومما يثير الاهتمام أن ممثلين كثيرين يعتقدون بأن الطلب على المستوى الداخلي والطلب على المستوى الخارجي آخذان في الزيادة (٤٤ في المائة للطلب الداخلي و ٤٦ في المائة للطلب الخارجي)، في حين أن ممثلين عددهم أقل يرون أنه قد حدث انخفاض في الطلب (١٦ في المائة للطلب الداخلي و ٥ في المائة للطلب الخارجي). ويرى باقي الممثلين أنه لم يحدث تحوّل. ومصادر الطلب تشمل التقدير المهني للموظفين والشركاء الوطنيين (نسبة ٣٢ في المائة من الطلب)، وطلبات الجهات المانحة (نسبة ٢٩ في المائة)، والاحتياجات الإلزامية (نسبة ٢٦ في المائة).

Internal Review of the UNICEF Evaluation Policy and Function. Survey Report. Universalia, 2012 (١٢)

٥٣ - ومع ذلك فإن زيادة الطلب لم تقابلها زيادة الاستثمارات أو زيادة أعداد التقييمات. وفي حين أن القيود المالية قد تكون جزءاً من الموضوع فإننا نرى ثغرات التقييم في العديد من المكاتب التي لديها موارد كثيرة نسبياً. ولهذا فإن القيود المالية لا تفسر بالكامل أوجه النقص.

٥٤ - وتتعلق مفارقة أخرى بالاستخدام المحدد للتقييمات. فممثلو اليونيسيف يشيرون إلى أن أهم هدف للتقييم هو دعم مناصرة السياسة المستندة إلى الأدلة (٥٠ في المائة من الردود)، يليه الاحتياجات اللازمة لاتخاذ قرارات برنامجية (٢٨ في المائة)، والمساءلة (١٧ في المائة). وهذه الأهداف تتماشى تماماً مع ما تهدف سياسة اليونيسيف المتعلقة بالتقييم إلى تحقيقه. غير أنه إذا كانت لمناصرة السياسة هذه الأهمية فإنه من المتوقع أن يُجرى المزيد من تقييمات الآثار والمزيد من تقييمات الفعالية بدلاً من تقييمات تصميمية.

٥٥ - وبعد استعراض الاحتياجات المستقبلية أعرب الممثلون عن اهتمامهم البالغ بالتقييمات التي تركز على المساواة (٦٠ في المائة) وتقييمات الآثار (٥٢ في المائة) وتقييمات السياسة (٤٢ في المائة). ومن المحتمل أن تتزايد أيضاً طلبات الابتكار. وفي حين أن منظمة اليونيسيف قد حققت تقدماً كبيراً في تعزيز القدرات بالنسبة للتقييمات التي تركز على المساواة فإن مجالات أخرى بحاجة إلى مزيد من الدعم، وستكون هناك تحديات بالنسبة لوضع أساليب منهجية تتماشى مع ظروف البرمجة المختلفة في منظمة اليونيسيف بكاملها.

تعزيز التخطيط الاستراتيجي وشمولية التقييمات

٥٦ - الضغط المكثف الذي يهدف إلى تقديم تحليلات ذات صلة يشجع الابتكار والتعاون بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي والتقييم.

٥٧ - في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وضعت المكاتب القطرية، في مواجهة الأزمة السورية وبدعم إقليمي، نظاماً دون إقليمي لرصد وتقييم البرامج الإنسانية التي تدعم اللاجئين. وفي بلدان منطقة أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، اعتمد فريق الإدارة الإقليمي برنامجاً إقليمياً للمعرفة والقيادة، وهو برنامج يتناول عشر نتائج رئيسية تتعلق بالحد من انتهاكات حقوق الطفل وسد الثغرات المتعلقة بالمساواة. وينصب التركيز على البرامج التي يجري تنفيذها في عدد كبير من البلدان مع وجود مواد جاهزة للتوثيق والتقييم. وقد بدأت بلدان منطقة أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، إدراكاً منها لتوفر الخبرة التي يمكن الاعتماد عليها، إجراء تقييمات تشمل بلداناً متعددة بشأن خمسة موضوعات بارزة وذلك لتقييم مدى الحد من انتهاكات حقوق الطفل ومن الثغرات المتعلقة بالمساواة، ولتحديد الكيفية التي أسهمت بها منظمة اليونيسيف في إحداث هذه التغييرات.

٥٨ - ولدى جميع المناطق سياسة لاستعراض الخطط المتكاملة للرصد والمتابعة على المستوى القطري قبل تنفيذ تلك الخطط، غير أن هذا الجهد يجري توسيع مجاله وشموليته. وقد استعرضت عدة مكاتب إقليمية 'القابلية للتقييم' بالنسبة للوثائق وخطط العمل المتعلقة بالبرامج القطرية، وهي تساعد المكاتب على تعديل برامجها واستراتيجياتها المتعلقة بالرصد والتقييم لضمان إعداد تقييمات سليمة عندما تكون هذه التقييمات مطلوبة في دورة البرنامج.

الترويج للتقييمات الجيدة ودعمها

٥٩ - إن إعداد تقييم جيد النوعية يتطلب ليس فقط توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة بل أيضاً وضع قواعد ملائمة واتباع نهج تقنية. وتحديد الصلاحيات هو إجراء أساسي في تصميم التقييم. وقد بين خط الأساس للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ أن نسبة ٧٥ في المائة من التقييمات التي كانت على مستوى "سيئة" قد بدأ إجراؤها على نحو خاطئ بصلاحيات ضعيفة. وتشير البيانات التي كشف عنها مؤخراً النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم إلى أنه في نسبة ٥٠ في المائة تقريباً من الحالات كان للصلاحيات التي وضعت على أساس سليم أثر شامل إيجابي على نوعية التقارير النهائية. ودعم النوعية في إعداد صلاحيات على مستوى جيد يمكن أن يقدم على نحو مفيد من جانب المكتب الإقليمي أو شركات خارجية تعاقدت على استعراض الصلاحيات والتعليق عليها.

٦٠ - وقد بين تحليل أجري من جانب بلدان في منطقة أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة أن إحدى الخصائص الأخرى للنظام - إجراء استعراض رسمي لمشروع التقرير الختامي - قد حسنت بانتظام نوعية تقرير التقييم إما بعرض مقترحات أو بطلب جمع بيانات إضافية وإعادة إجراء التحليل. والتقارير التي لم تراجع صياغتها حصلت على أسوأ التقديرات. وقد ثبت الآن أن إجراء استعراض مستقل في الأوقات الحاسمة له قيمة مضافة.

٦١ - ولهذا فإن توسيع نطاق شمولية النوعية وضمان النوعية، سواء داخلياً أو بمساعدة من متخصصين خارجيين، هو هدف واضح جدير بأن تبذل في المستقبل جهود لتحقيقه. وينبغي أن يصبح الاستعراض الإلزامي للصلاحيات ومشاريع التقارير - وهو ما يمكن إجراؤه بتكلفة منخفضة - معياراً للأداء يتولى رصده واستخدامه كبار المديرين.

٦٢ - وتقوم بعض المكاتب القطرية فعلياً بوضع ترتيبات مبتكرة وإقامة شراكات في هذا المجال. وعلى سبيل المثال فإن البرنامج القطري لبوروندي قد أقام شراكة مع جامعة كارلتون

في كندا بشأن التأكد من النوعية، في حين أن برنامج زمبابوي ينشئ مركزاً خارجياً متميزاً لاستعراض التقييمات التي تجريها تلك المكاتب ودعم أدوار أخرى لإدارة البحوث والمعرفة.

تعزيز استخدام التقييم وردود الإدارة

٦٣ - بفضل الترتيبات الفعّالة للرصد والمتابعة، تحقق تقدّم بالنسبة لإعداد ردود الإدارة وتقديم تلك الردود إلى النظام العالمي للتتبع. وفيما يتجاوز الآلية الرسمية لردود الإدارة تقوم اليونيسيف بتطوير ممارسات جيدة للنشر والاستخدام. وتتوفر الآن على مستوى المنظومة بيانات عن الطلب والاستخدام، لأول مرة، وهي بيانات مستمدة من المسوح التي طلب إجراؤها والمذكورة أعلاه.

٦٤ - وقد أشار الممثلون في تقاريرهم إلى ارتفاع مستوى استخدام التقييمات. وجرى إدراج نتائج التقييم ضمن بيانات الدعوة السياسة المستندة إلى الأدلة (أشارت نسبة ٥٣ في المائة من المستجيبين إلى أن "مستوى الاستخدام مرتفع") وبيانات اتخاذ القرارات البرنامجية (نسبة ٤٢ في المائة). غير أن المسوح بيّنت وجود مجال لإدخال تحسينات: ذكرت نسبة ٧٥ في المائة من الممثلين أن نتائج التقييمات جرى توزيعها بانتظام "في بعض الأحيان" خارجياً، في حين ذكرت نسبة ١٨ في المائة فقط أن ذلك جرى "دائماً" (وكان ردّ نسبة ٧ في المائة "غير متأكد/لا أعرف"). ومكاتب اليونيسيف بحاجة إلى تحسين عملية النشر من أجل تحقيق الاستفادة الكاملة من الاستثمار في التقييم. وقد ظهرت مؤخراً بعض الأمثلة التي تشير إلى الممارسة السليمة: إصدار صحائف وقائع (برامج بلدان منطقة أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة، وأوغندا، وزمبابوي)؛ ونشر النتائج عن طريق الفريق القطري التابع للأمم المتحدة (إيران)؛ وعرض النتائج على البرلمان من خلال الجمعية الوطنية للتقييم (المغرب)؛ والتوثيق المنهجي وتبادل الأساليب المبتكرة لنشر واستخدام التقييمات (المكتب الإقليمي لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ).

٦٥ - وفيما يتجاوز عملية النشر، لم يتم تحديداً بحث مدى فعالية تطبيق أدلة التقييم. وسوف يتناول تقييمان عالميان هذه المسألة في عام ٢٠١٣: نظرة شاملة على أداء اليونيسيف بالنسبة للدعوة السياسية، وإجراء تقييم قطاعي لما تقوم به اليونيسيف لدعم المراحل الأولية للتعليم. وسوف تتناول هذه التقييمات ليس فقط قصص النجاح بل أيضاً الحالات التي لم تحقق جهود الدعوة نجاحاً بالنسبة لها.

سادساً - تطوير القدرات الوطنية في مجال التقييم

الشراكة العالمية لتعزيز قدرات التقييم

٦٦ - من الممكن أن يكون لقدرات التقييم الوطنية القوية دور رئيسي في تعزيز فعالية التنمية. وعلى سبيل المثال فإننا نرى بالفعل أن التقييم يُستخدم على نحو فعال في توجيه عملية صنع القرارات بالنسبة لعدة برامج اجتماعية رئيسية في أمريكا اللاتينية. وقد أدى التأثير المتوقع لنظم التقييم الوطني القوية إلى توجيه اليونيسيف وجهات مانحة أخرى نحو الاستثمار لفترة ٢٠ عاماً تقريباً، بدعم وتشجيع من جانب مهنيين في مجال التقييم وجهات داعمة، في البلدان التي يشملها البرنامج. وقد تركّز هذا الجهد أساساً، حتى الآن، على جمعيات تقييم وطنية وإقليمية. غير أنه توجد حاجة إلى أن يُبذل مزيد من الجهود العالمية الأكثر ترابطاً والتي يتم توفير موارد لها على نحو أفضل. وقد جرى خلال السنة الماضية اتخاذ خطوات كبيرة بالنسبة لتكوين شراكة عالمية متماسكة تتيح نقطة انطلاق لتعزيز تنمية القدرات بالنسبة للتقييم على جميع المستويات:

(أ) إنشاء جماعة EvalPartners وهي مبادرة لتعزيز قدرة المجتمع المدني على التقييم (بما يكمل الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات القطاع العام). ومن بين الكيانات الأعضاء في الميثاق البالغ عددها ٣١ كياناً رابطات تقييم إقليمية، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومصرف التنمية الأفريقي، وحكومتا إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسة روكفلر، وكيانات رئيسية أخرى صاحبة مصلحة^(١٣)؛

(ب) تحديد مهمة تستند إلى المساواة من أجل تقديم الخدمات إلى الفئات المحرومة؛

(ج) الاتفاق على إطار مفاهيمي يركّز على تعزيز رابطات التقييم على المستويين الوطني والإقليمي (بما يكمل مبادرات تهدف إلى تعزيز مهارات الأفراد ومعرفتهم)؛

(د) افتتاح موقع الويب الخاص بجماعة EvalPartners (مرتبط بوسائط الإعلام الاجتماعية) من أجل تسهيل الاتصال؛

(١٣) انظر <http://www.mymande.org/evalpartners>.

(هـ) إجراء حصر لرابطات التقييم الإقليمية والوطنية أو المنظمات الطوعية للتقييم المهني، والتعرف على ١٥٠ رابطة في ١١٠ بلدان، وكذلك إجراء دراسات حالة بشأن الأداء الفعال لتلك الرابطات^(١٤)؛

(و) عقد "المخفل الدولي المعني بقدرات تقييم المجتمع المدني"^(١٥). والمخفل، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، سهّل تبادل الممارسات السليمة والدروس المستفادة من جانب رابطات التقييم والجهات الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة، كما أنه حدّد لجماعة EvalPartners أولويات لعام ٢٠١٣. وجميع الجهات الشريكة الملتزمة بإعلان شيانغ ماي تعهدت بأن تعمل مع جهات المجتمع المدني الشريكة على دعم التقييم^(١٦)؛

(ز) إعداد استراتيجية دعوة تشجّع إيجاد بيئة للتمكين من إجراء التقييمات بحيث تنفذ الاستراتيجية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥: تستهدف، ضمن ما تستهدفه، إدراج التزامات متماسكة تتعلق بالتقييم في العمليات المرتبطة بالأهداف المتوقعة للتنمية المستدامة.

٦٧ - وكانت اليونيسيف جهة داعمة رئيسية لجماعة EvalPartners وجهة شريكة نشطة وذلك بدعم سخي من عدة وكالات ومؤسسات مانحة. وسوف يستمر تقديم هذا الدعم مع بلوغ جماعة EvalPartners مرحلة النضج. وتحقيق الأهداف الطموحة للشراكة سوف يتطلب تحديد أهداف واضحة، ورصد الأداء بعناية، وإجراء تقييم مستقل في الوقت المناسب.

التعليم على المستوى العالمي

٦٨ - تستفيد جماعة EvalPartners من منبر التعليم العالمي في مجال الرصد والتقييم (MyM&E)، وهو نظام لإدارة المعرفة سهل الاستخدام يتمثل الغرض منه في دعم قدرة الأفراد والقدرة الوطنية على التقييم. ويمكن الاطلاع على الطرائق العديدة التي يسهّل بها ذلك المنبر تعزيز القدرات بالدخول على موقع الويب الخاص به^(١٧). ومما يدل ضمناً على أن هذا المنبر له قيمة بالنسبة لمستخدميه أن الزيادة في عدد من يدخلون على موقع الويب الخاص به منذ عام ٢٠١١ بلغت نسبتها ٥٠٠ في المائة وأصبح عددهم ٢٥٠.٠٠٠ شخص (ينتمون إلى ما يزيد عن ١٦٨ بلداً) في عام ٢٠١٢، وأن عمليات تحميل البيانات زادت بنسبة ٨٠٠ في المائة وبلغت حوالي مليون صفحة في عام ٢٠١٢.

(١٤) انظر <http://www.mymande.org/evalpartners/international-mapping-of-evaluation>.

(١٥) انظر <http://mymande.org/evalpartners/forum>.

(١٦) انظر http://www.mymande.org/sites/default/files/Declaration_evalpartners_English.pdf.

(١٧) انظر www.mymande.org.

٦٩ - ويعمل منبر التعليم العالمي في مجال الرصد والتقييم ('MyM&E') على نحو مستمر على تحديث ما ينتجه. وعلى سبيل المثال فإن عام ٢٠١٢ قد شهد بداية تنفيذ برنامج جديد للتعليم الإلكتروني يتعلق بتقييم التنمية، وهو برنامج يتولى التدريس فيه ٣٣ متحدثاً بارزاً على المستوى العالمي^(١٨). وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بلغ عدد من تم تسجيلهم ٨٠٠٠ شخص ينتمون إلى ما يزيد عن ١٦٨ بلداً. ودرجة رضا المستخدمين مرتفعة للغاية، وأعربت نسبة ٧٢ في المائة من المشاركين عن رضائهم، وأعربت نسبة ٨٨ في المائة منهم عن عزمها على حضور البرامج الدراسية الإلكترونية في المستقبل. وقد أصبحت درجة الكفاءة مرتفعة كثيراً بعد استنفاد تكاليف التطوير وبلغت التكلفة لكل مشترك حوالي دولارين.

تعزيز نظم الرصد والتقييم التي تشرف عليها البلدان

٧٠ - كما حدث في السنوات السابقة لا تزال اليونيسيف تعمل على تعزيز نظم التقييم الوطنية، وخاصة بمشاركة من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ومجال العمل هذا يلقي تشجيعاً من جانب المجلس التنفيذي؛ كما جرى تسليط الضوء عليه في قرار الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية.

٧١ - وقد بينت عملية مسح أجريت في عام ٢٠١٢ أن مكاتب قطرية تابعة لليونيسيف عددها حوالي ١٢٠ مكتباً تعمل على دعم مؤسسات تقييم وطنية وتساعد على زيادة طلب الدعم على المستوى الوطني. وقام المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لمنطقة جنوب آسيا على نحو خاص بأنشطة من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتطوير والتقييم في آسيا والمحيط الهادئ. وبالتوازي مع هذا اتفق فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وفريق الأمم المتحدة المعني بالتطوير والتقييم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على وضع برنامج للتعليم الإلكتروني يتفق مع ظروف المنطقة ضمن مبادرة جماعة EvalPartners.

٧٢ - وبدأ الآن ظهور الكمّ اللازم وجوده من الخبرة المستمدة من مراكز التميز الوطنية التابعة للجامعات. وقد أشارت تقارير سابقة إلى الجهود التي تُبذل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي جنوب آسيا. وقامت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدور ريادي بالنسبة للنشاط الجديد في مصر (حيث جرى وضع برنامج للحصول على دبلوم مهني في مجال البحث والتقييم مع جامعة أسيوط وجامعة حلوان)؛ وفي لبنان (الجامعة الأمريكية في بيروت)؛ وفي السودان (جامعة الأحفاد النسائية في الخرطوم). وفي منطقة أفريقيا الشرقية

(١٨) انظر <http://mymande.org/elearning>.

والغربية أبرم برنامج بوروندي مذكرة تفاهم مع الجامعة الوطنية من أجل تعزيز قدرات التقييم الوطنية.

٧٣ - وفي إطار طائفة من أوجه التعاون التلقائي فيما بين بلدان الجنوب، ساعدت اليونيسيف المكتب الوطني للتنمية البشرية التابع للمغرب على الاتصال بالمجلس الوطني المكسيكي لتقييم سياسة التنمية الاجتماعية من أجل وضع نظم لتقييم السياسات العامة. وقد توصلت اليونيسيف أيضاً إلى كيانات شريكة لدعم الطلب في كمبوديا وكوريا الشمالية وميانمار. ولوحظ أنه قد جرى الاضطلاع في أوكرانيا وزمبابوي بجهود تركز على الجانب الوطني، وهي جهود وضعت تقيماً لنظم التقييم الوطنية الناشئة في البلدين، وذلك من أجل تصميم استراتيجية وطنية لتنمية القدرة على التقييم. ويمكن لجميع البلدان أن تستفيد من الوثيقة التي أعدتها فرقة العمل التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتي أشير إليها من قبل، وهي الوثيقة التي تحمل عنوان إرشادات عملية عن كيفية تعزيز نظم التقييم الوطنية والتي تُرجمت ووزعت على نطاق واسع.

٧٤ - وبالنظر إلى أن نطاق الأنشطة في هذا المجال أخذ في الاتساع، توجد حاجة إلى عقد اتفاق بشأن الأدوات والطرائق اللازمة لتقييم نقاط القوة والثغرات في نظم التقييم الوطنية، إضافة إلى القيام بعمليات رصد روتينية وتبادل أوجه التقدم في الجهود التي تقوم البلدان بدور رائد فيها. وهذا من شأنه أن يساعد على تعزيز هذا الجانب الهام لجهود التقييم.

سابعاً - الاستنتاج: التحديات التي تواجه التقييم في منظمة اليونيسيف والآفاق المفتوحة أمامه

٧٥ - بين هذا التقرير الخطوط العريضة للطرائق التي باتباعها ظل لمهمة التقييم التي تقوم بها منظمة اليونيسيف، دور هام في أعمال المنظمة وكذلك - من خلال أنشطة التقييم المشتركة - في أعمال منظومة الأمم المتحدة. ويصف التقرير الكيفية التي تحسن بها أداء المهمة، مع تحسين نظام الإدارة وتوفير آليات دعم، ولو أنه توجد حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لضمان تحسن شمولية التقييم ونوعيته. وعلى المستوى العالمي ترتب على أعمال اليونيسيف وشركائها العديدين إسهام في تنمية القدرة على التقييم كان موضعاً للترحيب على نطاق واسع؛ غير أنه في بلدان عديدة لا يزال هناك الكثير من المهام التي يتعين القيام بها لترسيخ نظم تقييم وطنية فعّالة.

٧٦ - ومهمة التقييم تحتل موقعاً ملائماً يتيح دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة داخل منظمة اليونيسيف لقياس وتقييم التقدم المحرز في ظل الاستراتيجية الجديدة ولتوفير معلومات

للاسترشاد بها عند وضع سياسات وبرامج جديدة. ومن شأن وضع سياسة تقييم مستكملة وتقييم يستند إلى الخطة الاستراتيجية واستراتيجية تنفيذية لتعزيز مهمة التقييم إبراز أنشطة التقييم في المنظمة بكاملها وذلك مع مواصلة اليونيسيف لما تقوم به من أعمال لصالح الأطفال في عالم متغير.

ثامناً - مشروع مقرر

٧٧ - إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي المتعلق بمهمة التقييم في منظمة اليونيسيف (E/ICEF/2013/13)؛

٢ - يؤكد من جديد الدور الرئيسي لمهمة التقييم في منظمة اليونيسيف وأهمية المبادئ الواردة في تقرير المنظمة المتعلق بتقييم السياسة (E/ICEF/2008/4)؛

٣ - يرحب بالأدلة المقدمة في التقرير المتعلق بمواصلة تعزيز مهمة التقييم على المستوى اللامركزي، ويشجع اليونيسيف على اتخاذ المزيد من الخطوات؛

٤ - يحيط علماً بمؤشرات الأداء الرئيسية التي تتبع فعالية نظام التقييم والبيانات الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية والمالية؛

٥ - يلاحظ الأعمال الإيجابية التي يجري الاضطلاع بها لتعزيز المهارات والقدرات ونظم الجهات الشريكة الوطنية، ولتعزيز التعلم فيما بين بلدان الجنوب؛

٦ - يطلب من منظمة اليونيسيف أن تقوم بما يلي:

(أ) تقديم تقرير عن الخطوات التي اتخذت لضمان أن تكون نتائج التقييم ذات الصلة قد نُظر فيها على نحو منهجي واستُخدمت في إعداد سياسات واستراتيجيات وبرامج رئيسية.

التقييمات العالمية: التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المتكامل للرصد والتقييم للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

(الوضع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣)

عنوان التقييم العالمي	الوضع	التعليق
١ - مسح تجميعية متعددة المؤشرات	التنفيذ	٢٠١٣ من المتوقع أن يكتمل في نيسان/أبريل
٢ - القابلية للتقييم وتقييم عملية إعادة التركيز على المساواة	التنفيذ	٢٠١٣ من المتوقع أن يكتمل في أيلول/سبتمبر
٣ - دور الوكالة الرائدة للمجموعة في الإجراءات الإنسانية	التنفيذ	٢٠١٣ من المتوقع أن يكتمل في حزيران/يونيه
٤ - حماية الطفل في حالات الطوارئ	التنفيذ	٢٠١٣ من المتوقع أن يكتمل في حزيران/يونيه
٥ - الأساليب التي يتبعها المجتمع المحلي بالنسبة للصرف الصحي	التنفيذ	٢٠١٣ من المتوقع أن يكتمل في تموز/يوليه
٦ - نظم التأهب لحالات الطوارئ	التنفيذ	٢٠١٣ من المتوقع أن يكتمل في أيلول/سبتمبر
٧ - الأعمال التمهيديّة في قطاع التعليم	التنفيذ	صدر طلب لتقديم اقتراح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ومن المتوقع أن يكتمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
٨ - العنف الموجه ضد الأطفال	معلق	يساهم قسم حماية الطفل بتقديم أموال. التعبئة متوقعة في حزيران/يونيه ٢٠١٣
٩ - منع إعاقة النمو	متأخر	مسألة معقدة. سوف يتطلب عملية تحديد نطاق. سيبدأ في عام ٢٠١٤
١٠ - الحماية الاجتماعية	معلق	التعبئة متوقعة في أيار/مايو ٢٠١٣
١١ - المناصرة وتغيير السياسة	معلق	التعبئة متوقعة في أيار/مايو ٢٠١٣

التعليق	الوضع	عنوان التقييم العالمي	
تعتبر قابلية عملية التخطيط	حل محله	تطبيق الإدارة المستندة إلى النتائج	١٢ -
الاستراتيجي للتقييم أكثر أهمية. يبدأ	تقييم آخر		
في أيار/مايو ٢٠١٣			
التعبئة متوقعة في تموز/يوليه ٢٠١٣	معلق	الاتصال لتحقيق التنمية	١٣ -
مسألة معقدة. سوف يتطلب عملية	متأخر	تنمية القدرة الوطنية	١٤ -
تحديد نطاق. سيبدأ في عام ٢٠١٤			
		التعبئة:	
		الصلاحيات مستكملة أو هي قيد التصميم؛ ويجري جمع الموارد	التنفيذ:
		الأعمال جارية أو استكملت؛ يجري إجراء التحليل	مستكمل:
		تم تسليم التقرير النهائي؛ ويجري التوزيع	معلق:
		موجود في البرنامج؛ لم يتخذ إجراء بعد	حل محله
		تحول التأكيد الأولي إلى تأكيد منقح، التقييم له أولوية عليا	تقييم آخر:
		من المقترح أن يبدأ في عام ٢٠١٤	متأخر: